كتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة

لتقى الدين احمد بن على المقريزى

نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة والدكتور جمال الدين الشيال
(الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧)

للدكتور حسين فهمى

عميد الكلية

الدراسات الاجتماعية قديمة ما وجد المجتمع المنظم ، غير أن الصفة العلمية لم تلحق هذه الدراسات الا بعد تقديم العقل المنهجى ، أى أنها اكتسبت صفتها العلمية من تقدم الدراسة المنهجية . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن العلوم الاجتماعية فى مختلف أنواعها ليست مستحدثة ، بل أن لها أصولا ترجع الى العصور السابقة .

والدراسة الاقتصادية هى دراسة اجتماعية ما فى ذلك شك ، والفكر الاقتصادى قديم كذلك ، أى منذ عصر اليونان والرومان ، والعصور الوسطى على أن الفكر الاقتصادى لم يكتسب صفته العلمية الا بعد أن كتب آدم سميث ، سنة ١٧٧٦ كتابه الذى عنوانه « ثروة الأمم » واتبع فيه طرق الدراسة المنهجية ولا عجب فان آدم سميث كان أستاذاً للمنطق والفلسفة ، قبل أن يكتب كتابه هذا فى الاقتصاد السياسى .

وما كان العرب متخلفين فى هذا المضمار ، لأن الأفكار الاقتصادية دراسات اجتماعية أولا ، وما زالت الدراسات العربية الاجتماعية منهلا عذباً يغترف منه الباحثون ، ويرون فيه معينا لا ينفد . وبلغ الفكر الاقتصادى العربى ذروته فى القرن الخامس عشر الميلادى ، حين خضعت مصر لسلاطين المماليك المعروفين باسم الجراكسة ، أى منذ أواخر القرن الرابع عشر (١٣٨٢ — ١٥١٧م) . ذلك أن مصر عانت فى عهد أولئك السلاطين أنواع

الآلام والمظالم ، وساءت الأحوال فيها بين الناس ، فكان الفلاحون مثلا يمتنعون عن جلب ماشيتهم وحاصلاتهم للبيع بأسواق القاهرة ، خشية مصادرة الحكومة المملوكية لها وشرائها بأبخس الأثمان ، كما كان العدل يباع كالسلعة يختص به أكبر مزايد . وكانت البلاد من آونة الى أخرى تنتابها الأوبئة والطواعين والغلاء بسبب فقر النيل وشرق الأراضى . ويقول المقريزى انه فى عهد السلطان فرج (١٣٩٩ — ١٤٠٥م) « عظم الغلاء والفناء فباع أهل الصعيد أولادهم من الجوع ، وصاروا أرقاء مملوكين ، وشمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر » (١) ، وهبط تعداد السكان الى الثلث ، كما كان السلاطين عاجزين عن كبح جماح أعوانهم .

والنظريات الاقتصادية انما تتأثر بالبيئة التى يعيش فيها أصحابها واليك الدليل : فنظرية مالتس فى السكان تأثرت بالأوضاع التى كانت عليها انجلترا فى القرن الثامن عشر ، وكذلك نظرية ريكاردو فى الريع ، بل أن نظريات كينز فى مكافحة البطالة — وهو الاقتصادى المعاصر — تأثرت بالأحوال الاقتصادية العامة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية . وعلى هذا القياس لم يكن غريباً أن يظهر وسط الفوضى التى عمت مصر خاصة فى القرن الخامس عشر عدد من المؤلفين المعنيين بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية ، أمثال عبد الرحمن ابن خلدون وأحمد ابن الدلجى وأحمد المقريزى .

كتب ابن خلدون مقدمته فى الحضارة ونشوئها ، ومقومات الحياة الاقتصادية ومشاكل السكان ، وانتاج الثروة ومقاييس الحضارة ، وشرح أثر الظلم فى خراب العمران ، وكيف يسرى الخلل الى الدولة ، وكيف يكون انحلال الدول وسقوطها . أما أحمد ابن الدلجى فتناول فى أبحاثه الفقر والفقراء ، وأسباب الفاقه ومكافحتها ، وهو ينحى كزميله ابن خلدون منحى تاريخياً اجتماعياً ، على أن المقريزى يمتاز عن زميليه فى أنه عالج الموضوعات الاقتصادية فى كتاب « اغاثة الأمة لكشف الغمة » علاجاً تحليلياً فريداً .

---

(١) الخطط للمقريزى ص٢٤١ وما بعدها ، الجزء الثانى فى ذكر دولة المماليك الجراكسة.

وكتاب « اغاثة الأمة » عرض اقتصادى لما اجتازته مصر من محن الغلاء والشرق منذ الطوفان الى عصر المقريزى (١٣٦٢ — ١٤٤٢م) ، وهو يحتوى كذلك على فصل يتحدث فيه المؤلف عن أسباب هذه المحن ، ويوجزها فى ثلاثة (١) :

(أولا) ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، فتولاها الجهلاء والمفسدون .

(ثانياً) غلاء ايجار الأطيان وزيادة نفقات الحرث والبذر والحصاد على ما تغله الأرض .

(ثالثاً) رواج الفلوس وكانت نقداً قليل القيمة ، على حين يرى المقريزى أن سلامة النقد انما ترتكز على الذهب والفضة .

ويتبع المقريزى بنبذة فى تاريخ العملة فى الدول الاسلامية عامة ومصر خاصة ، ثم يتحدث عن طبقات المجتمع باسهاب ، ويشرح مستويات الأسعار فى عصره ، وخاصة أسعار المواد الغذائية وتقلباتها ، وأثر هذه التقلبات فى مختلف طبقات المجتمع ، ثم يصف ما يراه من علاج لهذه الأحوال الاقتصادية .

وأشهد أنى حين قرأت هذا الكتاب أعجبت به اعجاباً شديداً ، فهو يحوى بين دفتيه عرضا لنظريتين من النظريات الاقتصادية الحديثة المعقدة تتصل احداهما بالأزمات ودوريتها ، والثانية خاصة بتثبيت النقد وعلاج تدهوره .

فالنظرية الخاصة بالأزمات ودوريتها ما زالت الى الآن — وخصوصاً فى الولايات المتحدة — قطب الرحى فى الدراسات الاقتصادية ، واتصالها بالنظام الاقتصادى الرأسمالى بعد التطورات الصناعية الحديثة وثيق . واختلف الاقتصاديون المحدثون فى تعليل هذه الظاهرة ؛ أما علاجها فيكاد يكون أمراً عسيراً ، فضلا على أن وسائل مكافحتها مثار للخلاف الشديد . ويرزح الاقتصاد الرأسمالى تحت أعباء هذه الأزمات ، ويدعى الاشتراكيون أنهم

(١) أنظر ص ٤١ من الكتاب .

بحكم التوجيه الاقتصادى استطاعوا أن يقللوا من آثارها . ثم أن هذه الأزمات أصبحت عالمية فى شكلها ، فتنشأ فى دولة من الدول الصناعية الكبرى ، ثم تنتشر منها الى الدول الأخرى الصناعية والزراعية ، والناس فى تعليلهم وفى ايجاد الحلول لها حيارى .

وكانت الحياة فى مصر فى عهد المقريزى حياة زراعية ، تتعاقب عليها السنوات السمان والعجاف ؛ ولذلك فان عالما ضليعا كالمقريزى لابد أن يشهد له بسعة التفكير وعمقه عند ما يحاول أن يفسر هذه الظواهر تفسيراً علمياً . فاذا علمت بعد ذلك أن هذه التفسيرات تتسم بالطابع العلمى والتحقيق الدقيق أيقنت أن عقلية المقريزى كانت جبارة حقاً ، مجيدة حقاً ، وأنها بعد ذلك جديرة بالاعجاب الشديد .

أما نظريته فى تثبيت النقد ففيها الدليل القاطع على عبقرية المقريزى ، اذ يقول إنه حتى أيام الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله كان الدينار الذهبى هو وحده النقود ، أما الفضة فكانت تتخذ حليا وأوانى حتى سك الحاكم بأمر الله الدراهم . لكن الناس درجوا على الاقتطاع منها ، فاضطربت الأحوال ، حتى زمن السلطان الكامل الأيوبى ، فضرب الدراهم الكاملية ، وقل التعامل بالذهب ، وأصبح الدرهم هو العملة الرئيسية التى تقوم بها المبيعات الجليلة ، ثم سك الكامل بعد ذلك « الفلوس » من النحاس ، كعملة مساعدة تجرى بها الصفقات الصغيرة . غير أن السلاطين الذين تولوا حكم مصر بعد الكامل أسرفوا فى ضرب الفلوس ، فيذكر المقريزى أنه فى آخر عهد السلطان برقوق (١٣٨٢ — ١٣٩٩م) كان الناس يتعاملون فى ثلاثة أنواع من النقود : « الفلوس » وهو النقد الأكثر استعمالا ، والدينار من الذهب وهو قليل فى التعامل وان كان متداولا كسلعة بأيدى الناس ، وأما « الفضة » فقد بطل التعامل بها لعزتها ، وعظم رواج الفلوس وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة ، وأن الناس شكوا من هذه الحالة [1] .

---

(١) أنظر ص ٧١ من الكتاب .

والمقريزى هنا يوضح ظاهرية اقتصادية فى غاية السلامة ، وهى أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول ، وكانت الفلوس نقداً رديئاً بالنسبة للدينار أو الدرهم ، فطردتهما من السوق . وهذه القاعدة الاقتصادية تعرف بقانون جريشام ، نسبة الى الاقتصادى الانجليزى المعروف الذى عاش فى القرن السادس عشر الميلادى ابان حكم الملكة اليزابث فى انجلترا ، أى أن المقريزى أوضح هذه القاعدة قبل مائة سنة تقريباً من مولد جريشام ، وانظر وتعجب !!

ثم يستطرد المقريزى بعد ذلك فيوضح أثر الاسراف فى اصدار الفلوس واستخدامها عملة رئيسية ، ويقسم المجتمع الى طبقات ، ويوضح أثر التضخم فى حالة هذه الطبقات ، موضحاً أن أفراد الطبقات ذات الدخل الثابت هم الذين يتأثرون تأثراً واضحاً بهذا التضخم .

وتظهر عبقرية المقريزى واضحة كل الوضوح عند ما يحاول معالجة هذه الحالة النقدية المضطربة ، مع العلم بأن المسائل النقدية ومعالجتها أمر محفوف بالمصاعب ، وأن التفكير فيها شاق حتى عند علماء الاقتصاد ، وأشق منه رسم السياسات النقدية . أما المقريزى فانه فطن الى ضرورة الرجوع أولا الى الذهب والفضة أساساً للتداول ، فالنقود المعتبرة انما هى الذهب والفضة ، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقداً ، أما الفلوس فيقتصر صرفها فى محقرات المبيعات ، أى فى الصفقات الصغيرة . ويترتب على ذلك هبوط الأسعار ، لأن كمية النقود المتداولة بعد استبعاد الفلوس من الصفقات الكبيرة ستقصر على وحدات أقل من الذهب والفضة ، وسيقتصر على استخدام الفلوس نقوداً مساعدة للصفقات الصغيرة ، فتكون أكثر من الحاجة ، وعما قليل لا تكاد توجد « لضرب الناس لها أوانى » (١) — على قوله — ، أى تختفى فى البوتقة على قول الاقتصاديين المحدثين !!! ولعمرى انه لتفكير سليم ، بل لست أظن أن علماء الاصلاح النقدى المحدثين يستطيعون أن يضيفوا شيئاً جديداً الى هذا الاصلاح القديم .

---

(١) أنظر ٨١ من الكتاب .

أما بعد .. فان اخراج طبعة ثانية من كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » خدمة جليلة فى سبيل احياء الفكر الاقتصادى العربى ، ولذلك فان ناشريه الأستاذين زيادة والشيال يستحقان أعمق الشكر على مجهودهما القويم ، ونرجو أن يكون لنشر هذا الكتاب ما بعده ، والله الموفق ...